مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة

أ.عز الدين بن تركي و د.الطاهر هارون
مخبر الدراسات المغاربية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة

Résumé

Les économies maghrébines accusent un grand retard en ce qui concerne leur insertion à l'économie mondiale. Aussi, ces économies affrontent un double défies, celui de la mondialisation et celui de la panne de leur processus d'intégration économique. Cette article tente de montrer comment dans un contexte de mondialisation-régionalisation, la redynamisation du processus d'intégration économique régional (UMA) pourrait constituer un important levier qui accélérerait l'intégration de ces économies à l'économie mondiale et que tout échec de cette tentative ne ferait qu'accentuer la vulnérabilité de ces économies face à la mondialisation.

مقدمـــــة :

لقد شكلت السياسات التنموية أبرز خصائص سيادة الدول النامية، ومن ضمنها الدول المغاربية غداة مرحلة التحرر السياسي. حيث تجلت مظاهرها في توجه حكوماتها إلى تبني خيارات اقتصادية تقوم على مبدأ التخلص من التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية ومن ثم توجه جهدها نحو الداخل.

غير أن المأزق الذي آلت إليه هذه السياسات بعد عقود من التجربة، كان من نتائجه، إهتراء البنى الاقتصادية، نتيجة سوء تقدير الإمكانيات المادية والبشرية وسوء إثمارها وتنميتها، وكذا الفساد المزمن الذي استشرى داخل هذه الدول، والتي تعتمد أكثر فأكثر في مدا خيلها على الريوع المترتبة عن اقتصاد تصديري للمواد الأولية والخامات والطاقة..إلخ.

ومن جهة أخرى، تزايد التأثير الذي أصبح يفرزه الاندماج المتسارع للاقتصاديات المتطورة في مجالات أصبحت بدورها عوامل تسرع سيرورة الاندماج، كتكنولوجيا المعلومات وأتمتة الأنشطة الصناعية والتداخل القوي لرووس الأموال على نطاق عالمي بفعل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي FMI، البنك العالمي B M والمنظمة العالمية للتجارية C O M) ونتيجة لذلك، وجدت الدول النامية نفسها أمام تحد جديد يستهدف عنصرا جوهريا في بنية الدولة القومية، كإطار لتشكل الدولة الحديثة والمتمثل في السيادة، والسيادة الاقتصادية خاصة. وما يهمنا هو موضوع السيادة الاقتصادية بالنسبة للدول المغاربية والتي تشكل تجربة "اتحاد المغرب العربي UMA فرصة لتقويتها وتعزيزها، أي تثبيت وتأكيد السيادة الاقتصادية لهذه الدول على نطاق إقليمي كجواب للعولمة.

لقد أصبح موضوع السيادة وخاصة الاقتصادية بالذات، أمام امتحان العولمة والرهانات المصاحبة لها، حيث تقضي هذه الأخيرة في الأساس وبالدرجة الأولى بإلغاء الحدود الجغرافية والحواجز الإدارية والجمركية والتشريعات المحلية، وتفرض معايير ومقاييس "عالمية" تحددها أساسا قوة الاقتصاديات المتطورة وتبشر بها الشركات المتعددة الجنسية.

فما هي حضوض دول اتحاد المغرب العربي في الصمود أمام سيل العولمة الجارف خاصة إذا علمنا التعثر الذي ما فتئ يلحق بهذا الاتحاد؟ وما هي مبررات دفعه وسبل تنشيطه في مواجهة هذا التحدي ؟ فالعالم على عتبة عصر جديد، تصاغ فيه السياسات وتتخذ فيه القرارات على مستوى دولي، تتكرس فيه عملية تهميش الدول النامية من مجالات التدفق المتواصل لرأسمال و التقنية والمعلومات. فهل تتمكن الدول المغاربية من استثمار آليات اتحاد المغرب العربي، لتجعل منها فرصة للاندماج في الاقتصاد العالمي وفق أفضل الشروط المتاحة والممكنة، لما يتيحه ذلك من إمكانات التطوير والاستفادة من مزايا السوق العالمي المفتوح؟

1 ــ تعثر البناء المغار بي واحتمالات التهميش:

لقد كانت ندوة طنجة بالمغرب (وهي الندوة التي لم تنعقد بسبب اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي في 22 أكتوبر 1956) أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث آنذاك، المغرب، الجزائر، وتونس، لإرساء أسس البناء المغاربي. وهو الحلم الذي راود لعقود، بل ولقرون أبناء هذه المنطقة.

وهي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، الهادفة إلى بعث صيغ من التكامل القطاعي، خاصة اتفاقية روما (مارس 1957) والتي تعد الخطوة الأولى على طريق الاندماج الأوروبي.

ولقد تطلب الأمر انتظار انقضاء ثلاثين سنة حتى يتم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا) بزرالدة (الجزائر) في 12 جوان 1988، للإتفاق على مشروع مراكش والذي عرف فيما بعد باتفاقية مراكش (المغرب) والذي تم توقيعها في 17 فيفري 1989.

وقام مجلس الرئاسة المغاربي (وهو أعلى هيئة في مؤسسات الاتحاد) في أول لقاءه في جويلية 1990 بوضع التوجهات الكبرى لاستراتيجية إقليمية، تتمحور أهدافها الرئيسية فيما يلي:

1 ــ تحقيق الأمن الغذائي المغاربي؛

2 ــ ترقية الموارد البشرية والطبيعية؛

3 ــ التعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات؛

4 ــ وضع سياسات مشتركة في جميع الميادين.

وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية:

1 ــ إقامة منطقة تبادل حر (1992)؛

2 ــ إقامة اتحاد جمركي (1995)؛

3 ــ إنشاء سوق مشتركة مغاربية (2000)؛

4 ــ ثم الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر وأسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي.[1]

وسبق ذلك محاولات للتقارب الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي، كان أشهرها قرار تحرير المبادلات بين دوله بين سنوات 1964 و 1970، غير أنها آلت إلى الفشل.

ودول اتحاد المغرب العربي تتمتع بموقع جيو سياسي على غاية من الأهمية، لإشرافه على جل الضفة الجنوبية للمتوسط وكذا إشرافه على قسم كبير من المحيط الأطلسي، وصلته بالشرق الأوسط وقربه من أكبر سوق في العالم والمتمثل في الاتحاد الأوروبي. وهو يمتد على مساحة تقارب 6 ملايين كم^2، وعدد سكانه يناهز 75 مليون نسمة، ويحقق ناتج محلي خام (باستثناء ليبيا) يصل سنة 1998 إلى 105 مليار دولار.*

---

[1] FATHALLAH OUALALLOU Après Barcelone : le Maghreb est nécessaire. Ed, l'Harmattan. 1996. p 144.

* الجدير بالذكر هنا ان هذا الناتج هو اقل من نظيره لدولة كالبرتغال، والذي يتجاوز لنفس السنة 106 مليار دولار، والبرتغال تعد أضعف دولة من الناحية الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي، بعد أن كان هذا الناتج سنة 1983 (أي قبل انضمام البرتغال إلى المجموعة الأوروبية). لا يتجاوز 9.5 مليار دولار، حينها بلغ الناتج المحلي للجزائر 46 مليار دولار والمغرب 13.3 مليار دولار وتونس 7.7 مليار دولار، أنظر: L'Etat du Monde.1998 La Découverte

وقد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه37 معاهدة واتفاقية، أولها وقعت في 23 جويلية 1990 وآخرها في 24 أفريل 1994، قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد سنة 1995 على إثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب والجزائر.

وتتميز اقتصاديات دول الاتحاد بالتنافر النسبي من حيث طبيعتها الهيكلية، بسبب الاختلاف في التوجهات الاقتصادية والسياسات التنموية التي اعتمدتها كل دولة عند الاستقلال، وخاصة في مرحلة الستينات والسبعينات. ففي الوقت الذي طور كل من المغرب وتونس سياسات تعتمد على الانفتاح الاقتصادي، يستأثر فيها قطاعي الزراعة الموجه للتصدير والسياحة، مكانة مرموقة ضمن الأولويات، اعتمدت كل من الجزائر وليبيا على استراتيجيات اقتصادية معتمدة ذاتيا، عبر إقامة صناعات كثيفة رأس المال، كان الفضل للعائدات النفطية في تمويلها. إلا أن هذا التنافر بدأت تخف حدته ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات، بفعل سياسات التصحيح الهيكلي الذي بدأت تخضع لها جل اقتصاديات دول الاتحاد، بدءا بالمغرب سنة 1983، ثم تونس سنة 1987 وأخيرا الجزائر سنة 1994. واستهدفت برامج التصحيح الهيكلي، على الرغم من الاختلاف القائم في البنى الاقتصادية لهذه الدول جملة من الغايات والإجراءات أهمها:

1 ــ إعادة الاعتبار للتوازنات المالية الداخلية والخارجية من خلال التخفيض في برامج الدعم والإنفاق الحكومي؛

2 ــ تنشيط عملية خصخصة الأنشطة الاقتصادية، وإعادة النظر في سياسات الصرف؛

3 ــ تحرير أنشطة التجارة الخارجية، وإدماج سياساتها وطرائق عملها ضمن قواعد عمل المنظومة الدولية للمبادلات وفق ما تنص عليه قواعد عمل كل من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT ثم المنظمة العالمية للتجارة OMC.

وقد اضطرت جل دول الاتحاد إلى اللجوء للهيئات والمؤسسات الدولية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية بفعل عوامل نذكر أهمها فيما يلي:

1 – تراجع وتدهور أسعار أغلب الصادرات من الخامات والمواد الأولية والتي تعد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، كالمحروقات وخام الفوسفات؛

2 – تزايد حجم وعبء المديونية الخارجية نتيجة اللجوء الكثيف للقرض الأجنبي لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية،أو البرامج الاجتماعية؛

3 – تردي التوازنات المالية الداخلية والخارجية من خلال العجز في الميزانية المتصاعد، والعجز في موازين المدفوعات الذي أصبح مزمنا.

ويلاحظ أن برامج التصحيح الهيكلي التي أخضعت لمقتضاها اقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريطانيا). قد حققت أثرا جانبيا، لكنه ذو أهمية بالغة، تمثل في تقريب الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، خصوصا في كيفية إدارتها واستخدام أدوات التوجيه والإشراف عليها.

فدول الاتحاد وجدت نفسها تواجه بعض المشكلات المتشابهة وهو الأمر الذي قد يشكل عاملا موضوعيا آخر للتقارب وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية و التجارية، بما يستجيب لمقتضيات التقارب فيما بين هذه الاقتصاديات. وهو أمر يندرج في السياق الطبيعي للتطور الذي تعرفه العلاقات الاقتصادية الدولية، وكان من أبرز تجلياتها ظهور ظاهرة "الإقليمية" كنتاج و كعنصر هيكلي لظاهرة العولمة في مراحل تطورها الحالية وذلك من خلال إقامة التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية في العديد من مناطق العالم وفق الصيغ المعروفة (منطقة تبادل حر، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي).

إلا أن التعثر المتواصل لعمل هياكل اتحاد المغرب العربي ثم الشلل الذي لحق بها، أصبح يقلل أكثر فأكثر من فرص الاستفادة مما توفره اليوم سيرورات التقارب والشراكة الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية. فالانخراط في مثل هذه المسارات عبر تكتل إقليمي مغاربي سيمنح لدول الاتحاد المناعة اللازمة لتفادي أكثر ما يمكن من الإفرازات السيئة والسلبية لعلمية الالتحاق بالاتفاقيات الدولية سواء الثنائية (والتي هي في طور الزوال التدريجي) أو المتعددة الأطراف، في مجالات المبادلات التجارية، المالية، والتقنية، هذا فضلا عن المكاسب التي ستتحصل عليها دول الاتحاد كتكتل جهوي يحضى بمزايا السوق الأوسع ويحقق

أفضل مستويات النجاعة الاقتصادية عبر استغلال أفضل لإمكاناته الكامنة والفعلية في مواجهة المنافسة الأجنبية.

ويبقى إنجاح بناء اتحاد المغرب العربي رهنا بثلاث أنساق متداخلة ومتفاعلة في آن واحد وهي:

1ـ مقتضى الضرورات والمبررات الذاتية لإقامة الاتحاد كأسلوب لزيادة الكفاءة الاقتصادية لدوله والسماح لها بالاستفادة من المزايا المتوفرة في كل منها؛

2ـ التحدي الذي ترفعه أوروبا الموحدة في وجه دول الاتحاد من خلال إقامة منطقة تبادل حر أورو ـ متوسطية في أفق 2010 ووفق ما تنص عليه قواعد المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفكيك الكامل للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركة السلع والخدمات؛

3ـ منطق العولمة وتأثيراته الأكيدة على عمل الأنظمة الاقتصادية عبر التدخلات المتزايدة للهيئات والمؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والنفوذ الذي تتمتع به داخل هذه المؤسسات، من خلال فرضها للمقاييس والمعايير على أساليب إدارة الاقتصاد.

2 ـ مسوغات ومعوقات التكامل المغاربي:

لعل على رأس مبررات إقامة التكامل المغاربي اليوم، هي ضرورة التصدي للمعضلات الرئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات المغاربية على مستوى كل دولة والتي نسوقها فيما يلي:

1 ـ على الرغم من التباين النسبي فيما بين دول الاتحاد، تبقى مسألة العجز الغذائي هاجسا قائما بالنسبة لها. فما فتئت هذه المسألة مع مرور الوقت تتحول إلى معضلة حقيقية وتزداد تفاقما، بفعل تأثيرات الزيادة السكانية والتحول الذي يكاد يكون جذري في أنماط الاستهلاك، خصوصا بالمدن الكبرى، كنتيجة طبيعية للتحولات التي عرفتها مستويات الدخل والتغييرات في طبيعة الفئات الاجتماعية

الاستهلاكية والتغيرات الطارئة على بنية الاقتصاديات الوطنية من خلال تزايد الوزن النسبي للهيكل الصناعي ضمن البنية العامة للاقتصاد. وكان من أخطر المضاعفات لهذا التحول، ظاهرة النزوح الريفي والتكدس السكاني في ضواحي المدن الكبرى، وهو الأمر الذي عجل في تردي هياكل الاستغلال الزراعي وأدى إلى ظهور اختلال فاحش في مستويات المعيشة بين الريف والمدينة.

ومع مرور الوقت أصبح العجز الغذائي بالنسبة لدول الاتحاد ظاهرة مزمنة، نتيجة للعجز الهيكلي في الإنتاج الزراعي. فقد تجاوزت فاتورة الغذاء لدول الاتحاد سنة 1994 خمس مليارات دولار.[2] أما الاعتماد على الحبوب المستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ 80 % بالنسبة للجزائر، و70% بالنسبة لكل من المغرب وتونس، أما مجموع المواد الغذائية المستوردة فقد شكلت ما نسبته من مجموع الواردات، 26% بالنسبة للجزائر و15 % بالنسبة للمغرب، 30% بالنسبة لتونس، و30% بالنسبة لموريطانيا.

2 ــ الاعتماد المتزايد، بل والتبعية الهيكلية في مجالات النشاط الاقتصادي، وخصوصا الصناعي منه، على الأسواق الخارجية وخاصة السوق الأوروبي. كما يلاحظ ضعف الترابط والتشابك بين فورع الإنتاج المختلفة، والاعتماد الشديد على الصناعات الاستخراجية، كالطاقة والمناجم والخامات المختلفة الأخرى. فنسبة سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة إلى إجمالي الواردات بلغت 52% بالنسبة للجزائر، 60%بالنسبة للمغرب، 55% بالنسبة لتونس و40% بالنسبة لموريطانيا[3].

3 ــ معضلة البطالة المتزايدة في دول الاتحاد قد تعصف بكل المكاسب المحققة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وهي ظاهرة أصبحت تمس مختلف الفئات العمرية وكل مستويات التكوين. وعلى سبيل الذكر فقد بلغ معدل البطالة في الجزائر* والمغرب 30% وتونس 22%.

---

[2] HAROUN T. Les opportunités d'intégration économique au Maghreb : approche théorique et perspectives concrètes. Thèse de doctorat en sciences économiques. NICE Sophia-Antipolis. 1998 p 216.

[3] FATHALLAH OULALOU, op cit p 102.

* وهذه النسبة تعادل نسبة البطالة التي عرفها الجزائر سنة 1962.

4 ــ ثقل المديونية على دول الاتحاد أضحى من أهم العوامل السلبية على مستويات النمو والتنمية، نتيجة الأثر المالي والاقتصادي الذي تخلقه على التوازنات الداخلية والخارجية لهذه الاقتصاديات. وقد بلغت مديونية مجموع دول الاتحاد سنة 1998 (ماعدا ليبيا) 65 مليار دولار. وقد تجاوز وزنها النسبي من حيث العبء الذي تمثله بالنسبة لكل فرد في هذه الدول: 72% بالنسبة للجزائر، 61% بالنسبة للمغرب، 50% بالنسبة لتونس، و227% بالنسبة لموريطانيا[4].

والإشارة إلى هذه الجوانب حصرا، يعكس الفشل الذي لازم دول الاتحاد خلال تجربتها التنموية وذلك على الرغم من الاختلافات في توجهاتها السياسية واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية الأولية. إلا أن هذه الاختلافات تراجع فعلها نسبيا، تحت وقع التصحيح الهيكلي، ليفسح المجال لمزيد من فرص التكامل والتنسيق.

وعلاوة على ذلك، فإن المقاربتين التجارية والاندماجية، واللتان سادتا وكيفتا طبيعة السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد، لتعارضهما، قد تجاوزتها الأحداث كما يرى الأستاذ فتح الله ولعلو، نظرا لتسارع سيرورة التحرير الاقتصادي و التجاري وما صاحب ذلك من إعادة صياغة الدور الجديد الذي تضطلع به الدولة، كمهام التشجيع والدعم والتأطير ومرافقة الإصلاحات، حيث انعكس كل ذلك في حالة من التجانس المتزايدة في التشريعات الجمركية والجبائية وتلك المتعلقة بالاستثمارات والتجارة داخل دول الاتحاد.[5]

ولذلك أصبح العمل على إنجاح مشروع الاتحاد والمبادرة بإقامة منطقة اقتصادية وفق صيغ التبادل الحر أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، من أوكد المهام الملقاة على عاتق هذه الدول، لما يحققه ذلك من مزايا أكيدة في مجالات عديدة نذكر منها ما يلي:

1ــ الاستفادة من مزايا السوق الواسعة و المفتوحة فيما بين دول الاتحاد، واستغلال أفضل للفرص الاستثمارية والتجارية التي تتيحها كل دولة، والوصول

[4] L'Etat du Monde 1998.
[5] FATHALLAH OULALOU, Op.cit., p. 229.

بمستوى المبادلات إلى 15 أو 20% من إجمالي التجارة الخارجية، بدلا من 3% الحالية.[6]

2ـ نقص الاستثمار المباشر الأجنبي. إذ لا يتجاوز حاليا بالنسبة لمجموع دول الاتحاد 1% من المجموع العام وأقل من 5% من تلك الموجهة لمجموع الدول النامية.[7] فيما أكدت الملاحظة أن أكثر الدول جذبا واستقطابا لرؤوس الأموال، هي تلك التي تنتظم اقتصادياتها في شكل تجمعات اقتصادية أو تجارية إقليمية. إذ أصبحت الإقليمية **Régionalisation** أحد أبرز إفرازات الاتجاه المتزايد لاندماج الاقتصاد العالمي، وفي نفس الوقت أحد أهم عناصرها المحددة لتطور ظاهرة العولمة. والإقليمية بهذا الشكل تحدد اتجاهات التطور الاقتصادي والتجاري والمالي بأكثر فعالية داخل الدول التي اختارت الاندماج في تجمعات إقليمية منسجمة[8].

3ـ إثمار إمكانات التكامل الكامنة والفعلية في كثير من الميادين والأنشطة والصناعات، كالطاقة (الجزائر_ليبيا) والزراعة (المغرب_تونس) الصيد البحري (المغرب_موريطانيا)...الخ. ومن شأن ذلك أن يعزز التكامل القطاعي ويزيد من فرص الاستثمار وإنشاء فرص العمل والزيادة في معدلات النمو والتبادل التجاري البيني.

4- إنشاء منطقة تبادل حر كمرحلة أولى (وفق ما نصت عليه المعاهدات والاتفاقيات الموقعة من قبل مجلس رئاسة الاتحاد) يقتضي، تحريرا كليا لقائمة أولى من السلع والمنتجات، وثانيا بعث الانسجام في السياسات الجمركية للتحضير لاتحاد جمركي مما سيهيئ اقتصاد هذه الدول للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفق أفضل الشروط.[9]

ويستدعي تنسيق السياسات التجارية ومن ثمة الجمركية، إيجاد التوافق فيما بين السياسات الوطنية في هذا الموضوع، نظرا لاختلاف المكانة التي تمثلها الموارد الجمركية ضمن الحيز العام للميزانية الحكومية في كل دولة. فأي تعديل في هذه السياسات، ينعكس لا محالة على الوضع والاستقرار المالي لها. إذ تسجل

---

[6] idem . p 223.
[7] Francis GHILES ،Le Monde Diplomatique, novembre 2000.
[8] JEAN - PIERRE GONON . opcit p 45.
[9] FATHALAH OULALOU ،opcit . p 227.

موارد الميزانية من الجمارك بالنسبة للجزائر ما يساوي 8% من مجموع إيرادات الميزانية، إلا أنها تشكل 43% بالنسبة للمغرب و65% بالنسبة لتونس و53% بالنسبة لموريطانيا، أما ليبيا فلا تكاد تذكر.[10] وهذا التباين يتطلب إيجاد صيغ ملائمة لاستيعاب الآثار التي سيخلفها الرفع التدريجي للحواجز الجمركية تحت وقع التحرير التجاري المتواصل وفقا لما تقتضيه قواعد عمل المنظمة العالمية للتجارة. وستكون التجربة المغاربية في هذا الصدد، ميدانا أوليا لاختبار ذلك وبالتالي التخفيف من التأثيرات السلبية على الاقتصاديات المغاربية.

ولا شك أن التكامل المغاربي عبر تحرير المبادلات، من شأنه الرفع من معدلات النمو على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبالتالي امتصاص الصدمات المالية التي تخلفها التأثيرات الجانبية للتخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية والإلغاء المتواصل للحواجز الجمركية وغير الجمركية، كالتقييدات الكمية. وهي إجراءات يتطلبها الأخذ بقواعد عمل المنظمة العالمية للتجارة التي تسعى دول اتحاد المغرب العربي إلى الانضمام إليها. كما أن إقامة منطقة تبادل حر أورو ــ متوسطية في أفق سنة 2010، فضلا على كونها اختبار جيد وفعال لمدى تحمل الاقتصاديات المغاربية لشروط تحرير التجارة، سيؤدي إلى الرفع من كفاءة الاقتصاد المغاربي في مجمله، لمواجهة مقتضيات العلاقات الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى في محيط الاقتصاد العالمي المفتوح، وتعزيز مواقعه التفاوضية بالنسبة لملفات تكتسب أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل المنطقة، كالمديونية والزراعة والاستثمار الأجنبي والتعاون التقني والمالي.

وتتمثل شروط إنجاح إقامة منطقة تبادل حر كخطوة أولى على طريق التكامل المغاربي، في تجاوز المعوقات التالية:

1ــ يمثل الاختلاف السياسي عنصرا مركزيا لتفسير حالة الشلل التي تنتاب عمل مؤسسات اتحاد المغرب العربي. إذ يبقى النزاع المغربي والجزائري قلب العوامل السياسية المعيقة لتطور أنشطة الاتحاد، ويرهن بشكل خطير فرصه المستقبلية. فهذا العامل يكيف بصورة حاسمة التصرفات الإدارية في الإشراف على السياسات التجارية لدول الاتحاد. فالممارسات الإدارية التقييدية، كالتراخيص

[10] idem .. p90.

المسبقة على الواردات، فضلا عن الحواجز الجمركية والتعريفات المرتفعة، تظل أبرز عائق في وجه تحرير المبادلات وتنشيط العلاقات فيما بين الدول.

2ـ كما يتطلب الأمر، إعادة بناء المحيط المكيف والمحدد لحجم ومستوى المبادلات التجارية وأشكال التعاون والتقارب الأخرى، أي وضع تصور جديد لسياسة النقل على نطاق إقليمي، لما لهذا الجانب من تأثير كبير على تطور ونمو المبادلات، كما يستدعي الأمر بعث مؤسسات مالية مغاربية تعنى بالإشراف وتنسيق السياسات الوطنية لإضفاء الانسجام اللازم على إجراءات تمويل الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ومواجهة أنجع لمعضلة المديونية الخارجية.

3 ـ الإتحاد المغاربي ومستلزمات مسار "برشلونة":

إن من أبرز مظاهر العولمة اليوم، هو تصاعد وتنامي الوزن السياسي والاقتصادي والمالي والجيواستراتيجي للتجمعات الإقليمية والتي أصبحت بمثابة أقطاب نمو وتنمية بشرية رائدة. وهي في نفس الوقت العناصر المشكلة لسيرورة العولمة وأحد محدداتها الأساسية، إن لم نقل المحدد الرئيسي لها. وتنوع مظاهر وصيغ هذه التجمعات يعكس مستويات التطور ووتائر الاندماج والتقارب الاقتصادي حسب الأوضاع الخاصة بكل منطقة. وأبرز هذه التجمعات على الإطلاق، اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR واتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN وأرقاها على الإطلاق هو ما حققته منطقة أوروبا الغربية والمتمثل في الاتحاد الأوروبي UE، بعد مراحل متدرجة من التكامل الاقتصادي. والاتحاد الأوروبي هو ما يواجه اليوم دول اتحاد المغرب العربي. وهو تجمع اقتصادي وسياسي يمثل أول سوق عالمي يستحوذ على أكثر من 20% من الناتج العالمي و20% من حجم التجارة الدولية، ويمثل أهم مركز لاستقطاب رؤوس الأموال.[11]

وهذا التجمع الكبير يمثل بالنسبة للدول المغاربية تحديا حقيقيا وفرصة ثمينة في آن واحد، لما يربط الطرفين من علاقات وثيقة في مجالات عديدة، اقتصادية، تجارية و مالية.

---

[11] l'Etat du Monde.. 1998.

وقد جمعت ندوة برشلونة دول الاتحاد الأوروبي مع نضراءهم من الضفة الجنوبية للمتوسط ومن ضمنهم دول اتحاد المغرب العربي، لتشكيل إطار للتشاور حول جملة من القضايا، حددت أوروبا أولوياتها، بدءا بالملف الأمني. كما تناولت الندوة حاجات دول جنوب المتوسط في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان آخر محطات هذا المسار، هو اللقاء الذي جمع وزراء خارجية الدول المشاركة فيه، بمرسيليا (فرنسا) في 14 نوفمبر 2000.

إلا أن الحصيلة المسجلة كانت مخيبة للآمال، خاصة بالنسبة لدول جنوب الضفة، ومن ضمنها دول اتحاد المغرب العربي. ففي مجال المساعدات المالية لم يخصص إلا أقل من4 مليار دولار لهذه الدول للفترة 1995ـ 2000. وقد خصص ما قيمته 5مليار دولار للفترة 2000 ـ2005.[12] وهي مبالغ قليلة جدا مقارنة بحجم الموارد الموجهة لدول شرق ووسط أوروبا مثلا.

إلا أن مسار برشلونة يمثل حافزا حقيقيا لبذل الجهد لإقامة مؤسسات اتحاد المغرب العربي. فالتوجه فرادى وانخراط كل دولة على حدة في منطقة التبادل الحر الأورو_متوسطية، قد يلحق أضرارا فادحة باقتصادياتها. فاتفاقيات الشراكة* التي أبرمتها كل من المغرب وتونس مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أهميتها بالنسبة للبلدين، إلا أنها لم تعط ما كان مرجوا منها، كالمحافظة على مستويات نمو جيدة والوصول بالتعاون إلى المستوى المطلوب. فقد ظلت معضلة المديونية والبطالة قائمتين بل واستفحلتا مع مرور الوقت، وتواصل الاستقطاب التجاري والمالي نحو أوروبا وتعمقت بسببهما التبعية في مجالات التموين بالمواد الغذائية وسلع التجهيز والمستهلكات الوسيطة[13].

وإقامة منطقة التبادل الحر هذه، وفي ظل هذه الظروف، سينعكس في مزيد من الاختلالات التجارية لغير صالح الدول المغاربية، ويرجع ذلك إما لأسباب هيكلية، كتدني مستويات الإنتاجية وضعف كفاءة الأداء الاقتصادي للأجهزة الإنتاجية المغاربية. أو كنتيجة لعوامل أخرى كسياسات الصرف المتبعة، وتتعمق

[12] FRANCIS GHILES .. opcit.

* تخوض الجزائر منذ سنوات مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي قصد ابرام عقد شراكة يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية.

[13] Partenariat euro-méditerranéen (PEM). ATTAC. France. janvier 2001.

أكثر هذه الإختلالات إذا لم تسارع الدول المغاربية بإجراء إصلاحات جذرية تستهدف إزالة عوائق يلخصها الطرف الأوروبي في ثلاث مجموعات[14]:

1- إصلاحات مالية وجمركية؛

2- إحداث تكاملات قطاعية على نطاق إقليمي، من شأنها أن تحدث آثارا لاقتصاديات الحجم؛

3- إصلاحات تشريعية بالنسبة للقطاعات التي ظلت حكرا على المتعاملين المحليين العموميين، كالكهرباء والاتصالات، على الرغم من أنها تستحوذ على ثلث الاستثمارات.

وتأتي هذه الإجراءات متطابقة مع ما تعرضه "عقيدة" صندوق النقد الدولي وقواعد عمل المنظمة العالمية للتجارة وباقي المؤسسات الدولية، كما أنها تأكيدا لمزايا تحرير التجارة وتكريسا لأنظمتها العاملة. فخبراء صندوق النقد الدولي يؤكدون على أن تحرير التجارة له كبير النفع على مختلف الأطراف المتعاقدة ومنها:

1- أن تحرير التجارة يزيد من معدلات الإنتاجية لدى المؤسسات المحلية عندما أصبح في متناولها اقتناء حاجاتها من المعدات والمنتجات الوسيطة وفق مواصفات عالية وبأقل الأسعار؛

2- إن زيادة الواردات في السياق العام للتحرير التجاري قد يفرض الانضباط على المؤسسات المحلية، بحيث تتجه بمستويات السعر لديها إلى حد التكلفة الحدية، وبذلك تقلل من التشوهات التي تخلفها الأوضاع الاحتكارية داخل سوق محمية؛

3- من جهة أخرى، إن منافسة المشروعات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية المؤسسات المحلية.[15]

---

[14]FRANCIS GHILES.. opcit.

[15]SIMON EVENETT. Le système du commerce international. Finance et Développement .Dec. 1999.

لذلك إن قدر لاتحاد المغرب العربي أن ينشئ منطقة تبادل حر على الأقل، فإن المزايا المذكورة أعلاه ستكون محققة و تسمح له في عمومه أن يواجه احتمالات المنافسة الخارجية و تحرير المبادلات وحركة رأس المال ضمن منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية، وفق أفضل الشروط والإمكانات. وتتمثل المكاسب التي تجنيها دوله من خلال تحقيق هدف تحرير المبادلات البينية ثم الوصول إلى إنجاز السوق المغاربي المشترك، فيما يلي:

1ـ تجاوز الانعكاسات السلبية لضيق السوق المحلي على المؤسسات والمشاريع الاقتصادية. فتوسيع السوق إلى سوق إقليمية مغاربية، سيؤدي إلى تحقيق ما يعرف باقتصاديات الحجم وذلك يسمح بالقضاء على مصادر التبذير والاستخدام المتدني للطاقات الإنتاجية وبالتالي تخفيض التكلفة وتأمين المزايا المقارنة. وينعكس تحقيق اقتصاديات الحجم على مؤسسات ومشاريع أخرى في شكل استفادتها من تدني مستويات الأثمان وبالتالي زيادة الطلب على منتجاتها وتعميق التشابك والاعتماد المتبادل بين فروع النشاط الإنتاجي والاقتصادي وهو ما يعرف بمكاسب ـ الوفرات الخارجية(Externalités) التي تطلقها الفروع الأكثر ديناميكية على باقي الدارة الاقتصادية.

2ـ يؤدي توسيع السوق إلى تعزيز المركز التفاوضي المالي والتجاري لدول الاتحاد المغاربي وبالتالي تحسين معدلات التبادل. ويؤدي كذلك لتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد المغاربي، إذ يسمح باختبار مدى فعالية السياسة التصحيحية ومواجهة مواطن الضعف في النسيج الإنتاجي والاقتصادي عموما، قبل مواجهة سوق عالمية مفتوحة وأكثر تنافسية. كما أن زيادة مستوى التكامل يؤدي بالمنطقة إلى زيادة معدلات النمو وكذا رفع معدلات الاستثمار المباشر الأجنبي[16].

3ـ مظاهر التكامل السائدة الآن، ولو بشكل نسبي، في مجالات الطاقة المختلفة، كالكهرباء والغاز فيما بين أقطار الاتحاد، تعد النواة الأولى لإنجاح مشروع الاندماج الاقتصادي المتوقع، لما لها من تأثيرات تراكمية أكيدة وواعدة في مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية. فالوفرة النسبية التي تتميز بها بعض دول

[16]HAROUN .T .opcit p 356.

الاتحاد في منتوجات الطاقة العديدة، تؤهلها لأن تعطي بعدا جديدا وقد يكون محددا بشكل كبير لطبيعة العلاقات المغاربية من جهة، ومن جهة أخرى تلك العلاقات التي يقيمها الاتحاد مع باقي دول العالم، سواء تعلق الأمر بالمفاوضات التجارية داخل المنظمات الدولية، وخاصة ضمن منتديات المنظمة العالمية للتجارة أو مع المؤسسات المالية الدولية أو في استقطاب الاستثمارات وأنشطة الشركات المتعددة الجنسية و التي لا تزال تركز في أنشطتها داخل بعض دول الاتحاد المغاربي على القطاعات الطاقوية غير مكترثة لباقي مجالات النشاط الاقتصادي و المالي.

4ـ يبقى الملف الزراعي يحضى بعناية خاصة في مختلف مقررات اتحاد المغرب العربي. إذ يجري الحديث على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي المغاربي. إلا أن ذلك يستدعي تجاوز المقاربة الساكنة، والتي تعتمد مجرد فسح المجال للمبادلات وتحريرها ضمن السوق المغاربي، إلى مستوى أكثر ديناميكية يتوخى إعادة صياغة السياسات الزراعية لكل دولة، وتطويعها عند نسق إقليمي واحد من خلال إعادة النظر في هياكل و أساليب الاستغلال وتكييف المحيط المرافق للقطاع، ماليا وإداريا، والدفع بمستويات التخصص إلى أقصى إمكانياتها، لتفادي المنافسة غير المجدية واستخلاص أفضل المزايا الممكنة وكل ذلك ضمن تصور لا يسقط من مجال الرؤية تحديات إنشاء منطقة أورو_متوسطية للتبادل الحر على القطاع الزراعي المغاربي، لحساسيته كنشاط اقتصادي وانعكاساته الاجتماعية والسياسية.[17]

5ـ كما تبقى إمكانيات التكامل وإنماء المزايا النسبية التي يتمتع بها كل قطر في قطاعات صناعية عديدة قائمة، كالصناعات الغذائية والنسيجية والتحويلية حيث تتفوق، كل من تونس والمغرب والصناعات الطاقوية والبيتروكيمياوية حيث تتوفر كل من الجزائر وليبيا على إمكانات هائلة، والصناعات الاستخراجية للحديد والفوسفات كما هو الحال بالنسبة لموريطانيا. وإرساء أشكال التخصص سيؤكد على المزايا المقارنة الموجودة، ويفتح آفاقا للتكامل القطاعي سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي فيما بين المشاريع والمؤسسات. وكل هذا يندرج ضمن منطق التحرير الاقتصادي وأفق الانخراط في مجال العولمة الفسيح بشكل فعال، يعكس

[17]BOUBAKOUR. F - BENTERKI. A. Zone de libre-échange en Méditerranée occidentale: volet agricole ou disparités d'enjeux pour les deux rives. Colloque Internationale. l'espace économique de la Méditerranée occidentale enjeux et perspectives. Bejaia 25.26 Juin 2000.

موقفا أكثر تأثير في التقسيم الدولي للعمل، ويسمح بالحفاظ على المزايا المقارنة وتكريسها وتطويرها، وذلك يكون بالرفع من مستويات التكامل وإنتاجية الأصول وكفاءة تخصيص الموارد وإثمارها وفق مقتضى قواعد التنافس والشفافية.

ويبقى التكامل والاندماج لدول الاتحاد مرهونا بمستوى ودرجة التنسيق لسياسات إعادة الهيكلة والتخصص في النطاق الإقليمي. وهي مسألة ليست بالسهولة بمكان، حيث يبقى كل قطر ينتظر من التحاقه بالتجمع الإقليمي، في أي صيغة كانت، أن يحقق أربع مكاسب محتملة:

1 – إعادة بناء الهيكل الصناعي؛

2 – زيادة عوامل الإنتاج والرفع من أداءها؛

3 – مزايا اقتصاديات الحجم؛

4 – زيادة معادلات النمو الاقتصادي.

ولتحقيق ذلك، تحشد مجموعة من الإجراءات، غايتها إنجاح سيرورة الاندماج من خلال التصدي للمشكلات التي من الممكن أن تطرأ، أو تصحيح الأوضاع خلال مسار التحول عبر إنشاء مؤسسات مالية مشتركة مهمتها الإشراف على الاستثمارات والاعتمادات التجارية وأخرى توكل لها مهمة العناية بالثروة البشرية في مجالات التكوين والتأهيل.[18] كذلك يتطلب الأمر عصرنة الإدارة والمحيط الاقتصادي للمشاريع الإنتاجية وإضفاء المزيد من الشفافية والنجاعة على تدخلات مختلف المتعاملين، كإدارة المشاريع والتشريعات المرتبطة بإقامة المشروعات الاستثمارية، والشؤون الاجتماعية والجبائية والجمركية.

[18] TAHAR .HAROUN.. opcit. p 345.

خاتمة:

إن تخلف دول الاتحاد عن الاستجابة لمتطلبات التحرير الاقتصادي والاتجاه العاجل نحو أشكال التكامل المعروفة للرفع من كفاءتها التنافسية وتصحيح التشوهات التي تعتري أجهزتها الإنتاجية وأنظمتها في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية، قد يكون له أوخم العواقب عليها. إذ أن إقامة تجمع إقليمي في صورة تبادل حر ابتداءا، ثم المضي إلى اتحاد جمركي، وصولا إلى أرقى أشكال التكامل في صورة اتحاد اقتصادي مغاربي، يعد الجواب الناجع أمام التحديات التي يرفعها اليوم وغدا الاقتصاد المعولم في وجه الاقتصاديات المغاربية منفردة.

فتوجه الاقتصاد العالمي إلى مزيد من التحرير وإنفاذ القواعد التجارية التي تنص عليها لوائح عمل المنظمة العالمية للتجارة والوصفات الليبرالية التي توصي بها المؤسسات المالية والدولية كصندوق النقد الدولي، لن يترك أي مجال للتردد والتأخر عن الانخراط في سيرورات الاندماج الاقتصادي العالمي. فالبون الشاسع في درجة التطور الاقتصادي والتباين الفادح في مستويات الكفاءة الإنتاجية فيما بين دول الاتحاد المغاربي ودول التجمعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، سيؤدي، إن تواصلت الأوضاع على حالها، وفي حالة التحاق كل دولة منفردة بالاتفاقيات الدولية في مجالات تنظيم وعمل التجارة العالمية والتحرير الاقتصادي، إلى اندثار قسم كبير من المشاريع والمؤسسات والصناعات داخل هذه الدول، مما سيفاقم من أوضاعها الاجتماعية والسياسية.

ويبقى اتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي بالنسبة لمجموع دوله، وخاصة في جانبه الاقتصادي. والعمل المغاربي المطلوب يستدعي الكثير عن التشاور والتعاون لإرساء قواعد التضامن والتنسيق، كأدوات تمنح كل دولة فيه الاستعداد الجيد لمجابهة منطق العولمة ومن ضمنه التصور الاوروبي لمستقبل المنطقة الأورو ــ متوسطية اقتصاديا وسياسيا وجيوستراتيجيا.

المراجـــــع

1 -JEAN-PIERRE GONON ,.Mondialisation et régionalisation : conséquences et perspectives pour les pays du sud et de l'est de la Méditerranée. Mondes en Développement. 1997. Tome 25. 98.

2 -FATHALLAH OUALALLOU ,. Après Barcelone : le Maghreb est nécessaire. Ed L'Harmattan. 1996.

3 -HAROUN Tahar ,. Les opportunités d'intégration économique au Maghreb : approche théorique et perspectives concrètes. Thèse de doctorat en sciences économiques. Nice Sophia -Antipolis. 1998.

4 - L'Etat du Monde 1998.

5 - Francis GHILES ,. Le Monde Diplomatique, novembre 2000.

6 - Partenariat Euro-Méditerranéen (PEM). ATTAC. France, janvier 2001.

7 -SIMON EVENETT ,. Le système du commerce international, Finance et Développement, .dec, 1999.

8 - BOUBAKOUR. F - BENTERKI. A ,.Zone de libre-échange en Méditerranée occidentale: volet agricole ou disparités d'enjeux pour les deux rives. Colloque Internationale, l'espace économique de la Méditerranée occidentale enjeux et perspectives. Bejaia 25.26, juin 2000.